إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 08/ 156
للنشر الفوري
١ يوليو ٢٠٠٨

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

صندوق النقد الدولي: طفرة الأسعار تقود بعض البلدان إلى النقطة الحرجة

نبه صندوق النقد الدولي في دراسة أجراها مؤخرا إلى أن تصاعد أسعار الغذاء والوقود قد ألحق أشد الضرر بالبلدان الفقيرة وذات الدخل المنخفض التي تعتمد على الاستيراد وتواجه مشكلات في ميزان المدفوعات وارتفاعا في معدلات التضخم وتدهورا في مستويات الفقر، وإن كان أثر هذا التصاعد السعري يمس جميع بلدان العالم بدرجة أو بأخرى. وفي تحليل للتحديات الراهنة أمام سياسات الاقتصاد الكلي من جراء القفزات السعرية، تذهب دراسة الصندوق إلى أن كثيرا من الحكومات سوف يضطر إلى تعديل سياساته استجابة لصدمة الأسعار الجارية وأن على المجتمع الدولي أن يقوم بالدور المنوط به لمعالجة هذه المشكلة العالمية.

وصرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، عند صدور الدراسة بأن "بعض البلدان وصلت إلى النقطة الحرجة. فإذا ازداد ارتفاع أسعار الغذاء وظلت أسعار النفط كما هي، سوف تصبح بعض الحكومات غير قادرة على الجمع بين توفير الغذاء لشعوبها والاحتفاظ باستقرارها الاقتصادي. فهي تحتاج إلى خيارات جيدة على صعيد السياسات وإلى العون من المجتمع الدولي. والتحدي الراهن أمامهم يمثل تحديا لنا. إنه ضمان ضمان توافر إمدادات الغذاء الكافية مع الحفاظ على ما تحقق من منافع خافضة للفقر في السنوات الأخيرة بفضل تسارع النمو وانخفاض التضخم وتحسن أوضاع الميزانيات العامة وموازين المدفوعات."

وقال السيد ستراوس-كان إن نتائج الدراسة تؤكد الحاجة إلى منهج تعاوني واسع النطاق يضم البلدان المتضررة والجهات المانحة والمنظمات الدولية لمواكبة آثار ارتفاع الأسعار. وأضاف أن "الصندوق يشارك مشاركة جادة بالتعاون الوثيق مع بلدانه الأعضاء في تقديم المشورة والدعم المالي لمعالجة القضايا العاجلة والعمل على تخفيف أثر هذه الأزمة." وقال إن "كل بلد يختلف عن الآخر وهناك اختلاف كبير بين وصفة السياسات الدقيقة التي تلائم كلا منها. ولكن التحدي الذي يواجه كافة بلدان العالم الفقيرة وذات الدخل المتوسط

هو العثور على السبل الممكنة لإطعام الجوعى مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي تحقق بصعوبة بالغة."

آثار الطفرة السعرية

فيما يلي أهم نتائج المسح متعدد البلدان ــ وهو أول تقييم واسع النطاق لتأثير ارتفاعات الأسعار:

- أدى ارتفاع أسعار الغذاء إلى تحميل مجموعة من ٣٣ بلدا فقيرا من البلدان المستوردة الصافية للغذاء تكلفة مقدارها ٢,٣ مليار دولار أمريكي، أو ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي السنوي لعام ٢٠٠٧، منذ يناير ٢٠٠٧. وكان أثر تصاعد أسعار النفط في نفس الفترة على ٥٩ بلدا فقيرا من البلدان المستوردة الصافية للنفط ٣٥,٨ مليار دولار أمريكي، أو ٢,٢% من إجمالي ناتجها المحلي.

- ارتفع التضخم السنوي لأسعار الغذاء في ١٢٠ بلدا من بلدان الدخل المنخفض والأسواق الصاعدة إلى ١٢% في نهاية مارس ٢٠٠٨ بعد أن بلغ ١٠% قبل ذلك بثلاثة أشهر، بينما تسارع ارتفاع أسعار الوقود حتى بلغ ٩% صعودا من ٦,٧% في نفس الفترة. وتشير البيانات الأولية إلى استمرار تفاقم المشكلة.

- يُلاحَظ أن البلدان الفقيرة شديدة الاعتماد على الأغذية المستوردة بشكل خاص معرضة للتأثر بالارتفاع المستمر في أسعار الغذاء. وتمثل النسبة المعتادة لإنفاق الأسر على الغذاء في الاقتصادات الصاعدة والنامية أكثر من ٥٠% من إنفاقها الكلي. وتخلص الدراسة إلى أن الأسر منخفضة الدخل هي الأشد تأثرا بتضخم أسعار الغذاء ونبهت إلى أن نسبة المصابين بنقص التغذية في البلدان النامية يمكن أن ترتفع بسرعة متجاوزة ٤٠% من مجموع السكان.

استجابات السياسة

من المتوقع أن تستمر المستويات المرتفعة لأسعار النفط والغذاء. فلا يزال العرض بطيء الاستجابة لتزايد الطلب على السلع الأساسية، مما يرجع في معظمه إلى سرعة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

ويعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع بلدانه الأعضاء لاتخاذ تدابير على صعيد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية وغيرها، بغية تخفيف آثار ارتفاع الأسعار. وتركز مشاركة الصندوق على العناصر التالية، مع مراعاة الظروف ذات الخصوصية القُطْرِية:

- ***سياسة المالية العامة:*** ينبغي أن تعكس تدابير السياسة المطبقة حالة الاقتصاد في كل بلد وقدرته على إيجاد حيز مالي يسمح بالتصدي لتأثير ارتفاع التكاليف. فهناك متسع لدى بعض البلدان لإرخاء موقف المالية العامة بينما قد تكون بلدان أخرى في حاجة لإيجاد الحيز المالي اللازم من خلال زيادة الإيرادات أو تخفيض نفقات أخرى أو الحصول على منح خارجية وقروض ميسرة. أما البلدان التي يتعذر عليها زيادة الإنفاق فهي الأشد احتياجا لدعم المجتمع الدولي.

- ***السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف:*** من المتوقع أن يكون لارتفاع أسعار الغذاء والوقود آثار مباشرة على التضخم في حدود لا تتجاوز قدرة البلدان على تحملها بشكل عام. غير أن السياسة النقدية ينبغي أن تعمل على تجنب انتشار هذه الارتفاعات السعرية إلى حد يصبح معه التضخم ظاهرة أكثر شمولا. ومن المرجح أن يؤدي استمرار المستويات المرتفعة لأسعار الغذاء والوقود إلى ضرورة تخفيض سعر الصرف الحقيقي في حالة البلدان المستوردة الصافية للغذاء والوقود.

- ***السياسات التجارية:*** ينبغي إبقاء أسواق الغذاء العالمية مفتوحة، مع إلغاء السياسات التقييدية مثل ضرائب الصادرات وحظر التصدير، للحفاظ على الحوافز الملائمة للمنتجين والمستهلكين. ويمكن أن يساعد خفض التعريفات الجمركية على الحد من التشوهات التجارية وتخفيف زيادات الأسعار.

- ***تمويل الصندوق:*** قدم الصندوق بالفعل مساعدات مالية إضافية لسبعة بلدان منخفضة الدخل من خلال التسهيل التمويلي الميسر للنمو والحد من الفقر، كما أنه مستعد لدعم بلدان أخرى عند الحاجة. ويعمل الصندوق أيضا على ترشيد "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" بما يجعله أكثر نفعا لأعضاء الصندوق، وهو على استعداد لتوفير الدعم للبلدان متوسطة الدخل من خلال اتفاقات الاستعداد الائتماني.